

مصر «الإقليمية»..

ومرتكزات تفعيل الدور «التجميحي» للأمة



مصطفى شفيق علام

سكرتير تحرير التقرير الاستراتيجي لمجلة «البيان»

ملخص الدراسة

مع تزايد الأجنداث «التفتيتية» التي باتت تهدد الأمة على كافة الأصعدة والمستويات عبر عدد من اللاعبين الدوليين والإقليميين؛ الذين تتقاطع أو تتكامل وربما تتعارض استراتيجياتهم إزاء الأمة ومقدراتها. باتت الحاجة ملحة إلى بلورة دور جديد لمصر «القائد» ك«لاعب محوري» لا يمكن تجاهله للعمل بصورة «مضادة» لتلك المخططات والاستراتيجيات «التفتيتية» التي تُحاك خيوطها ليلاً ونهاراً دونما خفاء أو موارد. لتتعلق مصر كقاطرة «تجميع» و«تركيز» لجهود الأمة؛ سعياً نحو إيجاد واقع دولي جديد تتبوأ فيه الأمة الإسلامية مكانتها المستحقة وموقعها المأمول في عالم بات لا يتعاطى بغير لغة القوة والمكانة والنفوذ.

فالدولة «القائد» هي التي تأخذ على عاتقها مهمة صنع الوعي الجماعي، وتعميق الولاء لهذا الوعي، فضلاً عن قيامها بمهمة ترشيد الدول الإقليمية الأخرى وتوجيهها فكرياً وحركياً نحو الاقتناع بالعمل المشترك، والوحدة السياسية بمختلف درجاتها. ويرتبط ذلك بما تحوزه تلك الدولة من محددات الثقل الإقليمي النوعي كمّاً وكيفاً، ويقصد بالكمّ المقومات الديموجرافية، بينما يُقصد بالكيف المقومات الحضارية.

ومن ثمّ يمكن وصف مصر بالدولة «المحورية» الأبرز في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، وفقاً لتعريف «بول كينيدي»؛ لاعتبارات تتعلق بالحجم السكاني والموقع الجيوستراتيجي، إضافة إلى الثقل الاقتصادي والثقافي والسياسي.

ويمكن القول: إن دور مصر الإقليمي قد بدأ يتقلص خلال العقدين الأخيرين بصفة عامة لحساب أدوار أخرى مناوئة أو منافسة، ويرجع ذلك إلى طائفتين من المعوقات: أولهما خارجي، قد لا نعول عليه كثيراً في التحليل، ليس تقليلاً من أهميته بقدر ما هو إعلاء لأهمية ما يليه. وثانيهما داخلي، وهو ما يتطلب وقفة جادة إذا كانت هناك نية وإرادة لاستدراك هذا التراجع، واستعادة ذلك الدور المفقود، لمصلحة مصر بالدرجة الأولى قبل أن يكون لمصلحة الأمة الإسلامية.

وهنا تأتي إشكالية البحث عن آليات فاعلة للتعامل مع تلك المعضلة؛ إذ ليس من المتصور في العلاقات الدولية أن يتخلى الفاعل الدولي - أيّاً كان - عن دائرة اهتمام ما، يكون هو قائدها ومحور تفاعلاتها، لصالح دوائر أخرى قد لا يتجاوز دوره فيها عن «التابع» أو «الحليف» على أفضل تقدير.

مصر «الإقليمية»..

ومرتكزات تفعيل الدور «التجميعة» للأمة



مصطفى شفيق علام

سكرتير تحرير التقرير الاستراتيجي لمجلة «البيان»

على الرغم من الانحسار النسبي الذي تعانيه مصر «الإقليمية»، وتراجع حضورها اللافت على صعيد ملفات دوائر اهتمامها التقليدية على المستويات «العربية» و«الإفريقية»، ومن ثم «الإسلامية»، فإن الدور المصري مازال يحمل بريقاً خاصاً تجد صداه في نفوس الكثير من أبناء الأمة الإسلامية، دون أن يقلل ذلك من حتمية إعادة النظر في طبيعة هذا الدور وأدواته وتجلياته؛ كي يتناسب ومكانة مصر التاريخ والحاضر والمستقبل.

ومع تزايد الأجدات «التفتيتية» التي باتت تهدد الأمة الإسلامية على كافة الأصعدة والمستويات، عبر عدد من اللاعبين الدوليين والإقليميين؛ الذين تتقاطع أو تتكامل وربما تتعارض استراتيجياتهم إزاء الأمة ومقدراتها. باتت الحاجة ملحة إلى بلورة دور جديد لمصر «الإقليمية» كـ«لاعب محوري» «Pivotal Actor» لا يمكن تجاهله؛ للعمل بصورة «مضادة» لما سبقت الإشارة إليه من مخططات واستراتيجيات «التفتيت» التي تُحاك خيوطها ليلاً ونهاراً دونما خفاء أو مواربة. لتتطلق مصر كقاطرة «تجميع» و«تركيز» لجهود الأمة؛ سعياً نحو إيجاد واقع دولي جديد تتبوأ فيه الأمة الإسلامية مكانتها المستحقة وموقعها المأمول في عالم بات لا يتعاطى بغير لغة القوة والمكانة والنفوذ.

وفي هذه الورقة نبحث في مقومات ومرتكزات الدور المصري الفاعل في محيطه «الإقليمي»، ومن ثم «الدولي»، وجدارة هذا الدور في صياغة واقع جديد للأمتين العربية والإسلامية في العلاقات الدولية للعب دور «الفاعل»، بدلاً من دور «المفعول» بكافة أنواعه، سواء «به» أو «فيه» أو «لأجله» أو «معه» أو غير ذلك من أنواع «المفعولات».

وذلك عبر الإجابة على عدد من التساؤلات البحثية تتعلق بماهية المرتكزات أو المحددات التي تؤهل مصر للعب دور فاعل ومضاد لاستراتيجيات التفتيت التي تُراد بالأمة؟ وماهية مثبطات ومعوقات تفعيل هذا الدور؟ وكيف يمكن إبطال تلك المعوقات وتجاوز آثارها السلبية؟ وهل يمكن ابتكار أدوات ووسائل غير تقليدية تصب باتجاه اضطلاع مصر بدورها «التجميعة» المطلوب، دونما إضافة مزيد من الأعباء -الداخلية والخارجية- على الدولة المصرية؟ أم إن الأمر لا يتطلب ابتكار أدوات جديدة بقدر ما يتطلب تفعيلًا حقيقياً لما تمتلكه مصر واقعاً من أدوات مهمة بهذا الصدد؟

وتستخدم الورقة منهج «قياس قوة الدولة: Measuring National Power» لتحليل مرتكزات الدور المصري «الإقليمي: Regional Role»؛ وذلك لبيان جدارة مصر وقدرتها على إنجاز الدور «التجميعة» المنشود لبعث الأمة

يُعبّر عن وحدة الأمة الإسلامية ورمزها السياسي المُعبّر عنه بالخلافة، فمنذ ذلك الحين شقت الدول القومية «Nation States» طريقها لتغطي خلال فترة وجيزة خريطة العالم الإسلامي برمته، لاسيما مع بدء مرحلة انتهاء الحقبة الاستعمارية كأحد التجليات التي ميزت عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ولقد صاحب هذا التغير الكبير الذي شهده العالم الإسلامي إبان تلك المرحلة تنامي الجدل بين تيارين فكريين أساسيين؛ أولهما: ينطلق من مرجعية دينية يرى ضرورة استعادة مفهوم الأمة الإسلامية الواحدة ذات الإطار الجامع. وثانيهما: ينطلق من مرجعية غربية لا دينية يرى حتمية التخلي عن كل ما هو إسلامي واستبدال واحدية الأمة بالدول القومية ذات الأساس المدني الدستوري.⁽¹⁾

ولقد دار بين هذين التيارين جدل فكري واسع أدى في نهاية الأمر -ولأسباب لا يُعنى البحث بذكرها في هذا المقام- إلى تحول جُلّ الدول الإسلامية منذ ذلك الوقت إلى تغليب التيار العلماني، الذي يُعلي من مفهوم الدولة القومية، ويرجحه على أي اعتبارات أخرى، بما في ذلك كون تلك الوحدات أو الدول تنتمي حضارياً -على الأقل- إلى منظومة واحدة، هي الأمة تحت مظلة الدين الإسلامي الحنيف كعقيدة وشريعة ومنهج حياة.

ولقد كانت مصر من القلب بمكان في تلك التحولات التي شهدتها تلك الحقبة، بيد أن الأمة الإسلامية ظلت أحد دوائر الحركة المهمة لمصر في سياستها الخارجية -وان بصورة شكلية رمزية في غالب الأحيان- على

(1) السيد عمر: «حول مفهوم الأمة في قرن»، حولية أمّتي في العالم، العدد الثالث، الكتاب الأول، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٠-٢٠٠١م، ص ٦٢.

الإسلامية، وذلك بالإضافة إلى توظيف مفهوم «التغير في السياسة الخارجية: Foreign Policy Change» كمنطلق مفاهيمي تحليلي «Analytic Concept»؛ لتقصي دوائر الحركة والاهتمام «Movement Circles» في السياسة الخارجية المصرية ومداهما وتطوراتها لدى صانع القرار في مصر؛ وذلك لمعرفة موقع الأمة الإسلامية على أجندة السياسة المصرية من جهة، وبيان حاجة مصر إلى إعادة النظر في تلك الدوائر لتفعيل دائرتها «الإسلامية» من جهة أخرى.

أولاً: السياسة الخارجية المصرية.. دوائر الاهتمام ومحددات التغيير:

إن الحديث عن دور مصر «الإقليمي» ك«دولة قائد» أو «رَبّان» «Pilot State» تهدف -أو يجب أن تهدف- إلى بلورة جهود الأمة وتجميعها نحو بلوغ مكانتها المرجوة في النظام الدولي، يتطلب أول ما يتطلب معرفة موقع الأمة الإسلامية من السياسة الخارجية للدولة المصرية، وهو ما يقودنا إلى تناول مفهومي «دوائر الاهتمام» أو «دوائر الحركة: Movement Circles» في السياسة الخارجية المصرية، والتغير في السياسة الخارجية «Foreign Policy Change» للدول ومحدداته وأنماطه.

دوائر الاهتمام.. «الأمة الإسلامية» الحاضر الغائب:

مع انقراط عقد الدولة العثمانية -التي كانت مصر إحدى ولاياتها الرئيسية- وزوالها رسمياً على يد مؤسس تركيا الحديثة ذات الصبغة العلمانية مصطفى كمال أتاتورك عام ١٩٢٤م، أصبح العالم الإسلامي يعيش لأول مرة منذ تأسيس الدولة الإسلامية بالمدينة المنورة على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أربعة عشر قرناً، من دون كيان جامع -ولو بصورة رمزية-



الخارجية المصرية استناداً على أسس الجغرافيا والتاريخ والحضارة والفكر.

فموقع مصر في قلب الوطن العربي وتراثها ووزنها السياسي قد فرض عليها دورها الريادي، وجعلها بمثابة عامل الوصل بين مشرق الوطن العربي ومغربيه في قارتي آسيا وإفريقيا. كما أن دور مصر القيادي في العالم الإسلامي قد أملاه عليها -بالإضافة إلى موقعها المتوسط فيه- انتماؤها الأصيل إلى الحضارة الإسلامية، وتاريخها الخصب، وفكرها الثري في هذا المجال.

كما أن موقع مصر الجغرافي المتفرد في القارة الإفريقية قد أضاف إلى ريادتها وثقلها السياسي في هذا الإطار ما يجعل دورها يتعدى مجرد الانتماء إلى القارة الإفريقية إلى أن تكون بمثابة الكوة أو النافذة

الرغم من تقلباتها الأيديولوجية التي شهدتها منذ قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ وحتى الآن. وإذا كانت دوائر وإطارات الانتماء والحركة لأي وحدة دولية تتبع من الثوابت الجغرافية والسياسية، ومن الحقائق التاريخية والحضارية، فإن استثمار تلك الثوابت والبناء عليها في رسم السياسة الخارجية للوحدة الدولية لا بد وأن يتصف بالديناميكية والمرونة، حتى تستطيع تلك الوحدة من منطلق استنادها إلى تلك الثوابت أن تتفاعل مع المتغيرات الدولية والتوجهات الاستراتيجية^(١).

وانطلاقاً من المحددات النظرية لرسم دوائر حركة الوحدة الدولية، فإنه يمكن تحديد دوائر السياسة

(١) رءوف غنيم: «البعد المتوسطي في سياسة مصر الخارجية»، السياسة الدولية، العدد ١١٨، أكتوبر ١٩٩٤م، ص ٩٢.

الاستراتيجية ووسائلها، من دون أي تغيير فيما يتعلق بالأهداف أو الغايات المقصودة من ورائها.

وثالثها: ما يسمى بـ «التغيير الهديفي: Goal Change»؛ وفي هذا النمط تتغير أهداف الاستراتيجية ذاتها، ومن ثم تتغير أدواتها ووسائلها بالتبعية.

ورابعها: وهو «التغيير التوجيهي: Orientation Change»؛ وهو أكثر الأنماط الأربعة تطرفاً وجذريةً؛ إذ ينصرف إلى تغيير يمسّ التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة بما في ذلك تغيير الاستراتيجيات، وما يتبعها من أهداف وغايات ووسائل وأدوات.

وإذا كان النمط الأول «التغيير التكييفي» - طبقاً لهيرمان «Hermann» - يعد نمطاً نظرياً بحثاً، دون أن يكون له مردود حقيقي على واقع السياسة الخارجية للدولة وأهدافها، ومن ثم فهو من الناحية العملية لا يعد تغييراً حقيقياً، فإن النمط الرابع «التغيير التوجيهي» يُعد - وفقاً لجيمس روزيناو «James Rosenau» - شكلاً نادر الحدوث في العلاقات الدولية، ومن ثم فإن النمطين الثاني: البرنامجي، والثالث: الهديفي، هما الأكثر شيوعاً من بين الأنماط النظرية الأربعة المفترضة للتغيير في السياسات الخارجية للدول؛ وذلك اعتباراً لمبدأ التدرجية الحاكم لمنطق تغيير السياسات في العلاقات الدولية؛ لاعتبارات تتعلق بواقع الدول ذاتها، وأخرى تتعلق بالواقع الدولي وتفاعلاته وعملياته.⁽³⁾

وبالنظر إلى ما سبق من أنماط نظرية لتغيير دوائر الاهتمام في السياسات الخارجية للدول، فإنه يمكن وضع ما يتعلق بالدائرة الإسلامية في السياسة الخارجية المصرية في إطار «التغيير التكييفي: Adjustment Change»، بمعنى أنه قد تطرأ على الخطاب الرسمي المصري بعض المؤشرات الإيجابية على مستوى التعاطي مع قضايا العالم الإسلامي في مرحلة ما، بيد أن ذلك يبقى دون تغيير حقيقي على

-بمعناها المادي والمعنوي- التي تطل منها القارة على الشمال والشرق.

وبصورة عامة -واستناداً إلى ما سبق من اعتبارات- يمكن القول: إن دوائر الاهتمام والحركة للسياسة الخارجية المصرية لم تخرج عن ست دوائر أساسية⁽¹⁾ وهي: العربية، والإسلامية، والإفريقية، والآسيوية، والنيلية، والمتوسطية، وإن اختلف ترتيب أهمية تلك الدوائر من حقبة لأخرى، بحسب النخبة المسيطرة على الحكم، وتوجهاتها الأيديولوجية والسياسية من ناحية، وبحسب مقتضيات الواقع الداخلي والخارجي المحيط بالدولة المصرية ببعديه الإقليمي والدولي من ناحية أخرى.

ويمكن القول: إن تغيير ترتيب دوائر الاهتمام في سياسة الدولة الخارجية إنما يندرج تحت أربعة أطر نظرية طبقاً لتشارلز هيرمان «Charles Hermann»⁽²⁾: **أولها:** ما يمكن وصفه بـ «التغيير التكييفي: Adjustment Change»؛ ويقصد به التغيير في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية ما، مع بقاء أهداف الاستراتيجية وأدواتها تجاه التعاطي مع تلك القضية كما هي من دون المساس بها أو تغييرها.

وثانيها: وهو ما يطلق عليه «التغيير البرنامجي: Program Change»؛ والذي ينصرف إلى تغيير أدوات

(1) لمزيد من التفاصيل بشأن دوائر الحركة في السياسة الخارجية المصرية في تصورات النخبة الثقافية المصرية، انظر: طه حسين: مستقبل الثقافة في مصر، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1992م. حسين مؤنس: مصر ورسالتها، القاهرة، مكتبة الآداب، د.ت. جمال حمدان: شخصية مصر، القاهرة، عالم الكتب، ج، 4، 1984م. سليمان حزين، مستقبل الثقافة في مصر العربية، القاهرة، دار الشروق، 1994م. نازلي معوض: «المتوسطية في الفكر المصري الحديث»، في نادية مصطفى (محرر): مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1997م، محمد سلمان طابع، الدائرة المتوسطة في السياسة الخارجية المصرية، مركز الدراسات الأوروبية، جامعة القاهرة، 2007.

(2) Charles Hermann: «Changing Course: When governments choose to redirect foreign policy», International Studies Quarterly, 34, 1990, p. 5.

(3) James Rosenau, «Restlessness, Change, and Foreign Policy Analysis», in James Rosenau ed., In Search of Global Patterns, New York, Hasled Press, 1974, p. 374.

وربما يكتسب هذا المحدد أهمية إضافية للدائرة «الإسلامية» في سياسة مصر الخارجية؛ إذ إن تفعيل هذه الدائرة، وإعادة الاعتبار لها، لا يحتاج إلى مدى زمني طويل حتى يوتى ثماره بخلاف دوائر أخرى كالدائرة المتوسطة مثلاً، والتي لا تزال الاعتبارات السياسية هي المهيمنة على درجة تفعيلها؛ نظراً لارتباطها بتفاعلات البيئتين الدولية والإقليمية بشكل رئيس.

ثالثاً: مدى توافر الأدوات والوسائل المناسبة لتحقيق أهداف السياسة، وتنفيذها على أرض الواقع، وإخراجها من حيز التنظير إلى حيز التطبيق، فقد تغيرت الدولة سياستها فيما يتعلق بقضية ما؛ لعدم وجود الأدوات التنفيذية لتلك السياسة، أو تقوم بإرجائها لحين توفر تلك الأدوات.

ولا شك أن مصر تمتلك من الوسائل والأدوات الفاعلة، التقليدي منها وغير التقليدي، لتفعيل الدائرة «الإسلامية» في سياستها الخارجية لاعتبارات تتعلق بالمقومات الحضارية والتاريخية والثقافية التي تحوزها مصر، وربما تناولنا بعضاً من هذه الأدوات والوسائل في نهاية هذه الدراسة.

رابعاً: المقدرات النسبية للدولة، وتعني حساب حجم الموارد التي تمتلكها الدولة واللازمة لتنفيذ السياسة المرادة، مع عدم إغفال ما يحوزه المنافسون والخصوم والمستهدفون بالسياسة من مقدرات وموارد.

وهذا المحدد سيتم تغطيته لاحقاً، للتأكيد على امتلاك مصر للمؤهلات المادية والمعنوية اللازمة لاضطلاعها بدورها «المحوري» «القيادي» في محيطها الإقليمي، والذي يتطلب أولاً إعادة النظر في أولوية الدائرة «الإسلامية» في سياستها الخارجية.

خامساً: الوحدات الدولية التي تتعامل معها، أو تستهدفها السياسة، ونوعية التحالفات التي قد تسلكها تلك الوحدات لإفشاء، أو تحجيم السياسات

مستوى الأهداف والاستراتيجيات والوسائل والأدوات اللازمة لتحقيق ذلك الخطاب.

الدور المصري ومحددات التغير باتجاه الدائرة «الإسلامية»:

وحتى يتم الانتقال بمستوى الاهتمام بالدائرة «الإسلامية» في سياسة مصر الخارجية إلى مستوى «التغير التوجيهي: Orientation» أو حتى المستوى «الهدفي: Goal» أو «البرنامجي: Program» الفعّال على أقل تقدير، لا بد من توافر ستة محددات أساسية، حيث تُعين تلك المحددات مدى حاجة دولة ما إلى تغيير سياساتها، أو الإبقاء عليها واستمرارها بشكل كلي أو جزئي.⁽¹⁾

أولاً: الأهمية النسبية لأهداف السياسة الخارجية؛ وتعني ترتيب الأولويات الاستراتيجية للدولة، وربطها بسلوك محدد لها في سياستها الخارجية وتفاعلاتها الدولية، وهذا الترتيب يحدّد ما يمكن تغييره بشكل أو بآخر من أهداف أو إرجاؤه لفترة محددة من الزمن، كما يحدد أيضاً ما لا يقبل التغيير أو المساس به من أهداف استراتيجية عليا للدولة.

ومن ثم فإن إعادة النظر بشأن الدائرة «الإسلامية» في سياسة مصر الخارجية يتطلب اقتناع صانع القرار المصري بأهمية تلك الدائرة النسبية، ووزنها في علاقات مصر وتفاعلاتها الخارجية، وإن بشكل مصلحي وبرجماتي بحت، ربما بدرجة تفوق دوائر أخرى قد تراها مصر أكثر أهمية بالنسبة لها كالدائرة «المتوسطة» على سبيل المثال.

ثانياً: المدى الزمني اللازم لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة، سواء في المدى الطويل أو المتوسط أو القصير؛ حيث يحدّد مدى السياسات زمنياً درجة الإلحاح في البدء بتغيير سياسة ما أو استمرارها؛ لتؤتي ثمارها في الوقت المحدد والموضوع لها.

(1) محمد السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1998م، ص 55.

من ظاهرة الاحتياج أو عدم الاكتفاء الذاتي.^(١)

إذن فالمحددات السابقة تحكم -إلى حد كبير- سلوك الدول ومدركاتها فيما يتعلق بسياساتها على مستوى التفاعلات الدولية، وبناءً على ما سبق من محددات تقرر الدولة وجهتها من الاستمرار أو التغيير فيما تعتمده تنفيذها من سياسات على الصعيد الدولي والإقليمي.

وهناك ثلاثة عوامل قد تكون حاسمة في تحديد درجة تغيير السياسة الخارجية ومداهها، ودوائر اهتمامها في الدول الإقليمية، وهي:^(٢)

أولها: مدركات وتصورات «Perception» النخبة الحاكمة، ورؤيتها بشأن الدولة، وقوتها المدركة «Perceived Power»، ودورها، وحدود ذلك الدور، وكذلك رؤيتها بشأن طبيعة «النظام الدولي: International System»، وتفاعلاته، وموقع الدولة من ذلك النظام، وحدود التأثير فيه والتأثر به.

وثانيها: البدائل المتاحة لسياستها الحالية، ومدى ملاءمتها لتصورات تلك النخبة ومدركاتها.

وثالثها: ما يفرضه ذلك التغيير من تكلفة مادية ومعنوية، ومدى تحمل الدولة لتبعات ذلك التغيير.

فلكي يتم تغيير سياسة مصر الخارجية، أو الانتقال ببطء اهتمامها ومداهها نحو مزيد من الاهتمام بدائرتها «الإسلامية» بشكل أكبر من دوائر اهتمامها الأخرى التقليدية في هذه المرحلة، فلا بد من إدراك النخبة الحاكمة في مصر - أولاً - لأهمية ذلك التوجه والتغيير في ترتيب دوائر الاهتمام، والاقتناع بأن هذا التوجه نحو الدائرة «الإسلامية» هو البديل المناسب للدوائر المراد تغيير ترتيبها على سلم الأولويات، ومن

التي تستهدفها، ومدى تأثير تلك الوحدات وتحالفاتها على أهداف وغايات الدولة المصرية واستراتيجياتها.

ويمكن القول في هذا الإطار: إنه ليس ثمة وحدة من الوحدات المستهدفة في الدائرة «الإسلامية» لمصر يمكنها أن تجابه الاهتمام المصري بنوع من التوجس أو الريبة، ومن ثم التحرك المضاد أو المعرقل، وعليه فليس هناك ما يمنع مصر من الاضطلاع بهذا التغيير في سلم الأولويات ودوائر الاهتمام باتجاه «الدائرة الإسلامية» لمصلحتها أولاً، ولمصلحة مفردات الدائرة المتوجه إليها التغيير ثانياً.

سادساً: القواعد الحاكمة للمباريات على الساحة الدولية، ويقصد بها الحدود المتاحة والمسموح بها، والتي يمكن في نطاقها أن تتحرك القوة الدولية أو الإقليمية لتفعيل سياساتها، وتحقيق أهدافها من دون أن تجابه بمحاذير واقعية أو قانونية معرقله.

وهذه نقطة في غاية الأهمية؛ إذ إنه من تجليات ما بات يُعرّف بظاهرة العولمة «Globalization» سيادة نمط التكتلات والتحالفات الاستراتيجية على كافة الأصعدة، في إطار ما يُطلق عليه نمط «التوافق» أو «الاعتمادية المتبادلة: Interdependence» بين الدول، فليس هناك مجال للعزلة «Isolation» أو الانكفاء على الذات في العلاقات الدولية.

فكل فاعل دولي -بما في ذلك أقوى الدول- لا يمكنه أن يعزل عن مجريات ما تحكمه حركة التفاعلات في النسق الدولي «International System»؛ لأنها ببساطة تعتبر أقلية داخل هذا النسق بكل المعايير، ابتداءً من عدد السكان أو المساحة، وانتهاءً بموارد القوة التي تحوزها. وهذه الأقلية التي يمثلها كل فاعل دولي مهما بلغت قوته لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن الأغلبية التي تعيش خارج حدودها، حتى لو كانت مفردات هذه الأغلبية لا تضاهيها قوة ولا نفوذاً؛ وذلك لأنها تعاني في أحد جوانب تفاعلاتها أو بعضها بشكل أو بآخر

(١) أحمد يوسف أحمد، مقدمة في العلاقات الدولية، محاضرات غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، دت، ص ١٥.

(2) Kjell Goldmann: Change and Stability in Foreign Policy, The Problem and Possibilities of Détente, New York, Harvester, 1988, p. 26.

- تقديرية لكل محدد من محددات القوة، والتي جمعها في العناصر الخمسة التالية: (٣)
- ١- الكتلة الحيوية / الحرجة للدولة (الأرض- والسكان) (C) Critical Mass.
 - ٢- القوة الاقتصادية. (E) Economic Capability
 - ٣- القوة العسكرية. (M) Military Capability
 - ٤- الهدف الاستراتيجي (S) Strategic Purpose
 - ٥- الإرادة الوطنية (W) Will to Pursue National Purpose

وقد وضع كلاين Cline معادلة حسابية يمكن بها قياس مدى قوة الدولة، صاغها على النحو التالي:

القوة المدركة للدولة (Perceived Power) = حاصل ضرب مجموع عناصر الكتلة الحيوية، والقوة الاقتصادية والقوة العسكرية × حاصل مجموع عناصر الهدف الاستراتيجي والإرادة الوطنية. بمعنى حاصل ضرب مجموعي العناصر المادية والمعنوية للقوة.

وقد جعل كلاين Cline -وفقاً لمعادلته- مجموع القوة المدركة للدولة من ١٠٠٠ نقطة، قسمها بين عناصر ومحددات القوة على النحو التالي:



(3) Ray S. Cline, World Power Trends and U.S. Foreign Policy for the 1980's, Boulder CO: Westview Press, 1980.

ثم القدرة على تحمّل تبعات ذلك التغيير؛ بأن تكون تكلفته مساوية أو أقل من تكلفة السياسة، أو الدائرة الحالية، المطلوب تغييرها ترتيباً أو استبدالاً.

ثانياً: مصر كدولة «محورية».. مرتكزات القوة ومحدداتها

وهذا يقودنا إلى تحليل قوة الدولة المصرية لمعرفة مدى صلاحيتها -ابتداءً- للعب دور «الدولة القائد: P-lot State» أو «الدولة المحورية: Pivotal Stat» في محيطها الإسلامي، حتى لا يكون حديثنا عن مصر «المحورية» كقاطرة لتجميع جهود الأمة وتركيز قوتها لتتبعاً لمكانتها اللائقة في التفاعلات الدولية مجرد أمان عاطفية تتفرض على الواقع، وتتجاوز حدوده زماناً ومكاناً.

ثمة تباينات بين علماء السياسة بشأن العناصر التي تحدد مدى قوة الدولة ومكانتها في محيطها الإقليمي والدولي، وإذا كان «ديفيد ويلكنسون: David O. Wilkinson» قد حصرها في ثلاثة محددات؛ وهي: الأساس الجيو-ديموجرافي والوسائل الفاعلة، والقدرة على العمل الجماعي^(١)، فإن «هانز مورجنثاو: Hans Morgenthau» قد وسَّعها إلى تسعة محددات، لا بد من اعتبارها عند النظر إلى قياس قوة الدولة؛ وهي: العامل الجغرافي، والموارد الطبيعية، والطاقة الصناعية، والاستعداد العسكري، والسكان، والشخصية القومية، والروح المعنوية، ونوعية الدبلوماسية، ونوعية الحكم.^(٢)

غير أن محاولة «راي كلاين: Ray S. Cline» لوضع أُطر محددة لحساب قوة الدولة تُعد الأبرز في هذا المجال؛ نظراً لجمعه بين الجوانب المادية والجوانب المعنوية للقوة، فضلاً عن خروجه عن منطلق التجريد النظري لتلك المحددات إلى وضع مؤشرات يمكن قياسها كمياً «Quantitative» بإعطائها أوزاناً نسبية

(1) David O. Wilkinson, Comparative Foreign Relation; Framework and Methods, Comparative Foreign Relation Series, Belmont, CA: Dickenson Pub. CO., 1969.

(2) Hans Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, MC Grew- Hill Company, U.S.A, 1993.

الأول بين الدول العربية محور الصراع مع إسرائيل، بالنظر إلى مركزية هذا الصراع على أجندة الأمة الإسلامية على المستويين الكلي والجزئي. (انظر الجدول رقم ١).

«محورية» الدور المصري.. رؤية الذات ورؤية الآخرين:

وبعيداً عن الاستغراق في لغة الأرقام والإحصاءات وتفصيلاتها الفنية التي لسنا بصدها في هذه الدراسة، باعتبار أن ما سبق منها إنما يكفي القارئ الكريم، فإنه يمكن القول: إن مصر ينطبق عليها مفهوم «الدولة القائد» في محيطها الإقليمي، والذي يشير إلى تلك الدولة التي تمارس دور «القائد الإقليمي» في سياستها الخارجية، وينصرف ذلك الدور إلى اضطلاع تلك الدولة بمسئوليتها في توحيد جهود مجموعة الدول التي تقع في إطار جغرافي إقليمي محدد.

فالدولة «القائد» هي التي تأخذ على عاتقها مهمة إيجاد الوعي الجماعي، وتعميق الولاء لهذا الوعي، فضلاً عن قيامها بمهمة ترشيد الدول الإقليمية الأخرى، وتوجيهها فكرياً وحركياً نحو الاقتناع بالعمل المشترك والوحدة السياسية بمختلف درجاتها. (٢).

الكتلة الحرجة (١٠٠)، القوة الاقتصادية (٢٠٠)، القوة العسكرية (٢٠٠)، الهدف الاستراتيجي (١)، الإرادة الوطنية (١).

$$PP(1000) = [C(100) + E(200) + M(200)] \times [S(1) + W(1)]$$

وعلى كلاين Cline استخدامه لعلاقة الضرب بدلاً من علاقة الجمع التقليدية لتلك المحددات في حساب القوة، باعتبارها أكثر كشافاً عن القوة الحقيقية للدولة؛ لأن أي قيمة تُضرب في صفر تساوي صفرًا، أو تُضرب في واحد صحيح تساوي نفسها، ومن ثم فهي أكثر دلالة من طريقة الجمع التقليدية؛ لأن العناصر المادية يمكن أن تتناقض قيمتها لتساوي صفرًا إذا ما افتقدت الدولة أيًا من العناصر المعنوية كالمهدف الاستراتيجي والإرادة القومية.

وقد قام الدكتور جمال زهران^(١) بتطبيق هذه المعادلة -مع بعض الإضافات والتعديلات الجوهرية في مؤشراتنا بإضافة القدرة الاتصالية، والقدرة الدبلوماسية طبقاً لتعديلات أكاديمية ناصر العسكرية على معادلة كلاين- على عدد من الدول العربية في إطار تحليله لاحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي، وخلص إلى أن قوة مصر تحتل المركز

جدول (١) وزن قوة الدول محل القياس - ٢٠٠٥م

م	الدولة	القدرة الاقتصادية	القدرة العسكرية	القدرة الاتصالية	القدرة الحيوية	مجموع العوامل المادية	القدرة السياسية	الإرادة القومية	القدرة الدبلوماسية	مجموع العوامل المعنوية	حاصل ضرب المجموعين
١	مصر	٤,٣٩	٤,١٤	٢,٣٧	٦,٠٣	١٦,٩٣	٣,٠٣	١٣,١٤	٤,١٢	٢٠,٢٩	٣٤٣,٥١
٢	السعودية	٥,٩٦	٣,٦٠	٢,٦٢	٥,٥٢	١٧,٧٠	١,٥١	١٣,٨٨	٢,٥٤	١٧,٩٣	٣١٧,٣٦
٣	سوريا	٣,٥٨	٤,٢٢	١,٩٥	٤,٤٥	١٤,٢٠	٢,٢١	١٣,٨٥	٢,٠٦	١٨,٢٢	٢٥٨,٧٣
٤	لبنان	٢,١٥	٢,٠٥	٣,٠٥	٤,٩٧	١٢,٢٢	٣,١٤	١٣,٠٤	٣,٨٥	٢٠,٠٣	٢٤٤,٧٧
٥	الأردن	٢,٨٣	٢,٥٦	٢,١٧	٥,٠٩	١٢,٦٥	٣,٥٥	١٣,٧٠	١,٤٥	١٨,٧٠	٢٣٦,٥٦

المصدر: جمال زهران: منهج قياس قوة الدولة واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦م، ص ١٧١.

(١) جمال زهران: منهج قياس قوة الدولة واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦م.
(٢) حامد ربيع: الحرب النفسية في المنطقة العربية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤م، ص ٢٠٨.

ثالثاً: إشكالات ومعوقات

«محورية» مصر كدولة «قائد»

وإذا ما سلمنا بأن القيادة الإقليمية، ليست رغبة، بقدر ما هي قدرة على الأداء الوظيفي القيادي، الذي يأتي في سياق عدد من الشروط، وعلى نحو متصل، لا يتوقف؛ لأن حدوث التوقف يعني المساس بالدور. ومن ثم فإن أبسط الشروط المعنية بتوفير قدر من اعتراف الدول أعضاء النظام للدولة القائد بهذا الدور، هو أن تضع هذه الأخيرة في إطار جدول أعمالها أولويات النظام الإقليمي الذي تقوده أو القسم الأكبر منه، وأن تتمتع بقدرة فائقة، على صياغة الأسس والقواعد والمواقف التي تقيّم المشترك بين أعضاء هذا النظام.^(٤)

وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل بشأن ماهية الموانع والمعوقات التي تحول دون اضطلاع مصر بدورها القيادي تجاه دائرتها الإسلامية، الذي تفرضه عليها اعتبارات التاريخ والجغرافيا، والأبعاد الثقافية والحضارية، وغيرها مما تقدمت الإشارة إليه.

وفي هذا الإطار، فإنه يمكن القول: إن دور مصر الإقليمي قد بدأ يتقلص بشكل لافت خلال العقدين الأخيرين بصفة عامة، لحساب أدوار أخرى مناوئة أو منافسة، وهي مشكلة بدأت منذ أواخر السبعينيات من القرن الفائت، وتصاعدت مع الوقت، لاسيما في ظل اتجاه مصر لاتخاذ مواقف تتعلق بتقديراتها لمصالحها الوطنية من جهة، ومحاولات أطراف مختلفة في المنطقة وراثه الدور المصري عبر ممارسات ممنهجة وصلت إلى محاولة التأثير على الداخل المصري ذاته من جهة أخرى.

هذا بالإضافة إلى حدوث تحولات في هيكل القوة، وأدوات التأثير في الإقليم، وتصاعد تأثير العامل الدولي

(٤) هاني الروسان: «تراجع الدور المصري بين الرؤية الأمريكية والواقع»، العربية، نت، ٢٨/٢/٢٠٠٩م.

<http://www.alarabiya.net/views/2009/02/28/67387.html>

كما يرتبط مفهوم «الدولة القائد» في التحركات الحدودية بما تحوزه الدولة «القائد» من محددات الثقل الإقليمي النوعي كمًّا وكيفًا، ويقصد بالكمّ المقومات الديموجرافية، بينما يُقصد بالكيف المقومات الحضارية.^(١)

ومن ثم يمكن وصف مصر بـ «الدولة المحورية: Pivotal State» الأبرز في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، وفقاً لتعريف «بول كينيدي: Paul Kennedy»؛ لاعتبارات تتعلق بالحجم السكاني، والموقع الجيوستراتيجي، إضافة إلى الثقل الاقتصادي، والثقافي والسياسي.^(٢)

وحتى إذا ما سلمنا بفقدان مصر لبعض المقومات المادية -في نظر البعض- وفقاً لمؤشرات القوة المشار إليها أعلاه، تبقى نظرة الآخرين وإدراكهم لطبيعة الدور المصري كدولة «محورية» ذات ثقل كبير على الصعيدين الإقليمي والدولي، والتي تعد مرتكزاً مهماً لمحورية الدولة «القائد» وفقاً لهانز مورجنثاؤ: Hans Morgenthau»، والذي يضيف بُعداً آخر لمفهوم المكانة الدولية، وهو «الإدراك: Perception» الذي يتمثل في رؤية الآخرين لمكانة دولة ما في النسق الدولي أو الإقليمي.^(٣)

وبهذا المعنى، فإن رؤية دول العالمين العربي والإسلامي لمكانة مصر الإقليمية تؤثر في سلوك تلك الدول ومتطلباتها تجاه مصر، شاءت مصر أم أبت، على الرغم من أن الاستناد إلى مؤشرات القوة الصرفة قد لا يؤدي بمفرده إلى احتلال مصر لمكانتها المتصورة أو المدركة لدى الآخرين.

(١) حامد ربيع: الحوار العربي - الأوروبي واستراتيجية التعامل مع القوى الكبرى، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠م، ص ٨٤.

(2) Robert S. Cbase, Emily B. Hill and Paul Kennedy: «Pivotal State and U.S Strategy», Foreign Affairs, Vol. 75, No. 1, January/ February 1996, P.37.

(3) Hans Morgenthau: Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, MC Grew- Hill Company, U.S.A, 1993. P.185.

من الدول تكون لها السيادة على مجمل تفاعلات النسق الدولي بأسره. والقطبية الثنائية «Bipolarity»، وفيها يتسم البنيان الدولي بتركز النفوذ الدولي في قطبين رئيسين؛ وذلك بسبب تركيز موارد ومرتكزات القوة في دولتين أو كتلتين رئيسيتين. بينما في تعدد الأقطاب «Multi-polarity» تتوزع مقدرات القوة بين مجموعة من الدول أو الأقطاب في إطار متكافئ تقريباً.

ولا شك أن التغيرات التي حدثت في البنيان الدولي مع نهايات القرن العشرين، قد شكّلت منعطفًا مهمًا في توازنات القوى الدولية. رآه البعض انقلابًا في مكونات هذه البيئة، وخروجًا عن عناصرها الحاكمة منذ منتصف القرن الفائت، وتمثل ذلك في انهيار الاتحاد السوفييتي، والمنظومة الاشتراكية من جهة، وبروز الدور الأمريكي المهيمن في التفاعلات الدولية بشكل غير مسبوق من جهة أخرى، وهو ما أدى إلى إعادة فك وتركيب الأدوار للدول الإقليمية بما فيها مصر.

وكان من نتيجة هذه التغيرات الجوهرية في بنية النظام الدولي، أن لجأت مصر إلى التحالف الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وهو ما أدى في نهاية الأمر إلى التضحية بالدور القيادي الجيواستراتيجي لمصر مقابل الحصول على بعض المصالح الذاتية المتهمة. وإن كانت الرؤية الرسمية المصرية لا زالت تؤكد على أن مصر لم تفقد دورها، وإنما تغيرت آليات هذا الدور فقط؛ بسبب القيود المفروضة على مصر من قِبَل القطب العالمي الأمريكي الحاكم.^(٢)

وثاني مستويات المحددات الخارجية المعوقة لتفعيل الدور المصري «القائد»، هو المحدد الخارجي «الإقليمي»، والمتمثل في التغيرات التي ألمت بالبيئة الإقليمية، وأعدت تشكيلها إثر اندلاع حرب الخليج الثانية، وما تبعها من تداعيات متعاقبة وصولاً إلى

على تفاعلات المنطقة. وقد تطورت هذه الإشكالية إلى مستويات غير مسبوقة في بداية القرن الحالي، الذي وصلت فيه قدرة مصر على التأثير في السلوك الإقليمي إلى أدنى مستوياتها، لاسيما فيما يتعلق بالقضايا الخاصة بالحرب والسلام في الشرق الأوسط.

وعليه فإنه يمكن إسناد معوقات تفعيل الدور المصري «القائد» في محيطه الإقليمي إلى طائفتين من المحددات: أولهما خارجي، قد لا نعول عليه كثيرًا في التحليل، ليس تقيلاً من أهميته بقدر ما هو إغلاء لأهمية ما يليه. وثانيهما: داخلي وهو ما يتطلب وقفة جادة إذا كانت هناك نية وإرادة لاستدراك هذا التراجع، واستعادة ذلك الدور المفقود، لمصلحة مصر بالدرجة الأولى قبل أن يكون لمصلحة الأمة الإسلامية.

ففيما يتعلق بالمحددات الخارجية، ونعني بها تلك الخارجة عن بيئة مصر الداخلية، لا بد من التأكيد على عدة مستويات منها أولها: الخارجي «الدولي»؛ والذي يتعلق بالأساس باختلاف نمط البنيان الحاضر للتفاعلات الدولية والإقليمية، ويعرف البنيان الدولي «International Structure» بأنه «مفهوم تنظيمي ينصرف إلى ترابعية وحدات النسق الدولي في علاقاتها البينية»^(١)، ويتحدد ذلك الترتاب بين تلك الوحدات على أساس كيفية توزيع مقدرات القوة بمفهومها الشامل فيما بينها، ودرجة الترابط التي تحكم العلاقات بين تلك الوحدات.

ويميز علماء السياسة في هذا الإطار بين ثلاثة أنماط من الأبنية الدولية^(٢)، القطبية الأحادية «Unipolarity»؛ حيث يتميز البنيان الدولي بقدر من تركيز الموارد في دولة واحدة، أو مجموعة متجانسة

(1) Kenneth Waltz: Theory of International Politics, Reading: Addison Wesley, 1979, p 79.

(٢) محمد السيد سليم: تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، الطبعة الثانية، القاهرة، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م، ص ١٥-١٨.

(٣) جمال زهران: أعمال المؤتمر الدولي الثالث للمركز الدولي للدراسات الدولية والاستراتيجية بعنوان: «الدور الإقليمي والمصالح الوطنية.. التحديات والأبعاد»، القاهرة، مايو ٢٠٠٨م.

اتسم ذلك التعاطي بالبطء وضعف الاستجابة ومن ثم عدم الفاعلية، فكانت ممارسات الحكومة المصرية في هذا الإطار سبباً في الانتقاص من قدرة الدبلوماسية المصرية وفعاليتها، فضلاً عن أنها صادفت مزاجاً سياسياً لدى فريق من النخبة الحاكمة يميل إلى تبني سياسة الانعزال «Isolation Policy»، وعدم الاهتمام بتسمية أرصدة مصر الإقليمية.^(٢)

وعلى صعيد ثالث، فإن هناك ثمة تحولات لافتة

قد طرأت على العقل الجمعي

المصري الرسمي، وصيبت في مجملها في تنامي الاقتناع بضرورة الاهتمام بما يدور في الداخل قبل الالتفات إلى الخارج العربي أو الإسلامي وحمل همومه، باعتبار أن هذا الخارج قد استنفد القدرات المصرية، ونال منها بشكل كبير،

ومن ثم فإن توقف مصر عن لعب دور «القائد» أو «الملم» يصبح الخيار الأكثر عقلانية ورشادة في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية المحيطة، وفقاً لأصحاب هذه النظرة الذين يرفعون شعار «مصر أولاً».

وعلى الرغم من التماهي والتداخل بين المحددات الخارجية والداخلية، وتأثيراتها على حدود وفاعلية الدور الإقليمي لمصر؛ فإن الثانية -المحددات الداخلية- تبقى هي الأساس في تراجع محورية الدور المصري وفعاليتها، على اعتبار أن التدرج بتغيير الظروف الدولية والإقليمية لا ينهض؛ لأنه لا يعني بالضرورة النيل من دور القوى الإقليمية ومكانتها الدولية، بقدر ما هو مرتبط بمدى قدرة هذه القوى على تكييف وتوفير أوضاعها؛ بحيث تتواءم وهذه التغيرات الجديدة، بما لا يؤثر في مصالحها الاستراتيجية، ولا يفقدها مكانتها ودورها الفاعل على الصعيدين الإقليمي والدولي.

الاحتلال الأمريكي للعراق؛ حيث تغيرت معادلات القوى الإقليمية، وبدا الدور المصري أقل جاذبية وإقناعاً باعتباره -في نظر البعض- بات متضمناً في فلك القطب الأمريكي، الذي سرعان ما كثف من حجم تحالفاته بارتباطه بعلاقات وثيقة مع دول أخرى منافسة أو مناوئة لمصر ودورها المحوري في محيطها الإقليمي.

كما أدت تلك العلاقة الخاصة بين الدولة المصرية

والكيان الصهيوني الذي ترتبط

به مصر باتفاقية سلام منذ عام ١٩٧٩م، وخصوصاً على الصعيدين السياسي والاقتصادي؛ أدت إلى تراجع المكانة الإقليمية لمصر؛ حيث كُتلت تلك الاتفاقية حركة مصر في محيطها الإقليمي بكثير من القيود، الأمر الذي يقف معه الرأي العام المصري والعربي

والإسلامي موقفاً مضاداً؛ ومن ثم فقد قلل ذلك من مصداقية السياسة الخارجية المصرية، وأفقدتها قدرًا لا يُستهان به من فاعلية دورها الإقليمي «القائد».^(١)

وأما على صعيد المحددات الداخلية لتراجع الدور

المصري «القائد» في محيطه الإقليمي، فيمكن إجمالها في ثلاث نقاط بارزة:

أولها: ضعف الأداء الحكومي بشكل عام، والذي أثر بلا شك على حضور مصر وقوة دورها الإقليمي، فمن المنطقي أن يلقي الوضع الداخلي المتردي لأي دولة بظلاله على هيبتها الخارجية بوجه عام؛ باعتباره يمسّ بالنموذج المدرك للدولة، لاسيما تلك التي تريد الاضطلاع بدور إقليمي يليق بمكانتها وتاريخها.

ثم يأتي ثانياً التعاطي المصري مع المتغيرات الإقليمية التي شكّلت تهديداً مباشراً للدور المصري المراد؛ حيث

(٢) مكرم محمد أحمد: أعمال المؤتمر الدولي الثالث للمركز الدولي للدراسات الدولية والاستراتيجية، المرجع السابق.

(١) جميل مطر: أعمال المؤتمر الدولي الثالث للمركز الدولي للدراسات الدولية والاستراتيجية، المرجع السابق.

رابعاً: أدوات دور مصر «المحوري».. كثيرٌ من التفعيل – قليلٌ من الابتكار

استناداً لما سبق من تحليل لأبرز الإشكالات والمعوقات التي تحول دون تفعيل الدور المصري «القائد» في محيطه الإقليمي، بما يخدم تركيز جهود الأمة الإسلامية لتتبوأ مكانتها كقوة فاعلة على الصعيد الدولي، ومع تسليمنا بجدارة مصر وأهليتها للعب هذا الدور «المحوري» البتاء وفقاً لما سلف بيانه من اعتبارات، تأتي إشكالية البحث عن آليات فاعلة للتعامل مع تلك المعضلة؛ إذ ليس من المتصور في العلاقات الدولية أن يتخلى الفاعل الدولي -أيًا كان- عن دائرة اهتمام ما، يكون هو قائدها ومحور تفاعلاتها، لصالح دوائر أخرى قد لا يتجاوز دوره فيها عن «التابع» أو «الحليف» على أفضل تقدير.

رسالة الإسلام الخالدة. ولسنا هنا بصدد إثبات أن الأزهر أحد أبرز «الجوامع» التاريخية التي ظلت تجمع الأمة، وتركز جهودها في مواجهة المتربصين بها من كل حذب وصوب طوال قرون خلت؛ لأنها حقيقة لا يُختلف عليها.

وإذا كانت آمال المسلمين تتجه صوب مصر لحمل الراية الإسلامية، وقيادة دول العالم الإسلامي وحواضره، من جاكرتا شرقاً إلى الرباط غرباً، فإنه يتوجب على مصر أن تتجه إلى الأزهر للقيام بدوره في استنهاض الأمة، وحمل الرسالة وأداء الأمانة. وعلى صانع السياسة الخارجية في مصر أن يجعل

من الأزهر منطلقاً لكل المسلمين، للاضطلاع بدورهم الحضاري النهضوي بين الأمم.^(١)

ولقد جرت العادة في مصر أن يُثار اسم الأزهر في كثير من قضايا الجدل العام التي يشهدها

إذا كانت آمال المسلمين تتجه صوب مصر لحمل الراية الإسلامية، وقيادة دول العالم الإسلامي وحواضره، من جاكرتا شرقاً إلى الرباط غرباً، فإنه يتوجب على مصر أن تتجه إلى الأزهر للقيام بدوره في استنهاض الأمة، وحمل الرسالة وأداء الأمانة.

المجتمع والساحة السياسية؛ باعتباره المؤسسة الدينية الإسلامية الرسمية والاجتماعية الأكبر في البلاد. كما أن ساحة الجامع الكبير الذي يقع في قلب القاهرة «الإسلامية» تشهد دائماً وعقب كل صلاة جمعة تقريباً مسيرات ومظاهرات ذات طابع سياسي يتعلق معظمها بقضايا الأمة وهمومها، مثل القضية الفلسطينية والعراقية وغيرها.

ومن ثم فإن هذا الاهتمام المجتمعي والنخبوي المصري برأي الأزهر ومؤسساته وعلمائه في تلك القضايا على اختلافها، فضلاً عن اختيار بعض القوى السياسية والشعبية ساحة جامع الكبير للتعبير عن آرائها تجاه بعض قضايا السياسة الخارجية، إنما يعكس مدى الأهمية التي تحتلها تلك المؤسسة «الرمز» في التطورات المجتمعية والسياسية المصرية

(١) وللمزيد من التفصيل حول الدور السياسي والتربوي للأزهر انظر يوسف القرضاوي: رسالة الأزهر بين أمس واليوم والغد، القاهرة، مكتبة وهبة، د.ت.

والحق أننا في هذه النقطة من الورقة لن نعيد اختراع العجلة من جديد، ومن ثم فلن نبعث عن أدوات خيالية أو أسطورية لتفعيل الدور المصري المنشود، بقدر ما سنؤكد على أدوات ووسائل تقليدية مهمة وناجعة في هذا الإطار، ولكنها تحتاج إلى مزيد من التفعيل، أو إعادة الإحياء والبعث، ومن ثم فإن مجال الابتكار فيما يتعلق بتلك الأدوات إنما يُعنى -أساساً- بالكيفية والآلية لا بالكُنه والماهية.

ويمكن في هذا الصدد التركيز على أربعة أدوات محورية رئيسية؛ تتلخص في عناوين: الأزهر، والأدوات الثقافية، والأدوات الفنية، ومنظمات المجتمع المدني:

١- الأزهر.. ملتقى جهود «الأمة»، ومنطلقها التاريخي:

لا شك أن شهرة الأزهر ك«جامع» و«جامعة» تتجاوز الآفاق من أقاصي سيبيريا شمالاً، إلى أعماق إفريقيا جنوباً؛ إعزازاً وتقديراً للدور الذي لعبه على مدى قرون في تعليم أبناء المسلمين من كافة أرجاء المعمورة

الأزهر»، بمعنى تدشين فروع خارجية للمؤسسات الأزهرية في الدول الإسلامية، بما يحقق عالمية الرسالة التي يحملها، ويهيئ لدور مصر «المحوري» في تلك الدول بما يخدم مصالح الأمة وأهدافها الاستراتيجية المبتغاة على صعيد التفاعلات الدولية.

٢- الأدوات «الثقافية».. زيادة مساحة المشترك:

لقد صاغت الثقافة المصرية على مدى عقود خلت جانباً كبيراً من وعي ووجدان الشعوب العربية والإسلامية، عبر إعلامها، وريادتها في مجالات الآداب والعلوم والفنون، ورموزها الفكرية ونوابغها في العلوم الطبيعية والإنسانية، وعندما تقارن إمكانات مصر الثقافية -مع تسليمتنا بتراجع إمكاناتها في بعض الجوانب الأخرى- مع إمكانات بعض القوى الأخرى التي تحاول مناوأتها إقليمياً، نجد أن تلك القوى حتى لو امتلكت آلاف الرؤوس النووية، وعززت من تحالفاتها الدولية وقدراتها العسكرية والتكنولوجية؛ فإنها لا يمكن أن تحظى بالقبول في محيطها الإقليمي بمعطيات السياسة والاجتماع، والمواقف الفكرية، والأيدولوجية منها.^(٢)

وإذا كانت المجتمعات الإسلامية تشهد منذ عقود مضت تمدداً، بل واختراقاً -ذا أبعاد متشابكة- من دول وقوى وتيارات تعريبية عدة. فإن ما يستدعي حالة من القلق والتوجس بالفعل هو أن تمدد الآخرين فيها لم يعد أمنياً أو سياسياً أو اقتصادياً فحسب، بل لقد أصبح أيضاً عقائدياً وفكرياً وثقافياً.^(٣) الأمر الذي يصبح معه الحديث عن الثقافة كأداة فاعلة وناجعة لاضطلاع مصر بدورها القيادي إزاء الأمة واجباً واقعياً لا ترفاً فكرياً.

(٢) مصطفى اللباد: «عن مصر وقوتها الناعمة»، موقع الجريدة الإلكترونية، ٢٠٠٩/٧/٣١ م.

(٣) مصطفى عبد العزيز مرسي، «أثر التجاذبات الإقليمية والدولية على فاعلية النظام الرسمي العربي»، مركز الجزيرة لدراسات.

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/98BE41A7-9B6E-4-D20-B9D9-79222B3DC6DC.htm

على تنوعها، لاسيما في السنوات الأخيرة^(١)، الأمر الذي يجعل من تراجع دور الأزهر في مجال السياسة الخارجية لمصر في الآونة الأخيرة سلوكاً غير مبرر.

وإذا ما أرادت الدولة المصرية إعادة دور الأزهر إلى سابق عهده التجميعة لجهود الأمة، فيتوجب عليها الدفع باتجاه استراتيجية جديدة للأزهر، كمؤسسة ذات ثقل وحضور عالمي، عبر عدد من الآليات الفاعلة، لعل أهمها تحقيق الاستقلال الإداري والمالي للأزهر، على غرار ما كان عليه الحال قبل صدور قانون عام ١٩٦١م، والمعروف باسم قانون «تطوير الأزهر».

ولن يتحقق ذلك بغير إلغاء قرار تجميد ميزانية الأزهر القائمة على الوقف الإسلامي، والتي تم تحويل تبعيتها إلى وزارة الأوقاف المصرية، والإنفاق على أنشطة الأزهر من تلك المخصصات الموقوفة عليه، إعمالاً للقاعدة الشرعية التي تنص على أن «شرط الواقف كنص الشارع»، أي أن الوقف لا يجوز تغيير غرضه، ولا نقل منفعه، ولا تحويله عن قصد الواقف.

وربما يؤدي الاستقلال المالي والإداري لمؤسسة الأزهر، إلى التوسع في أداء دورها التجميعة، بما يخدم الدائرة الإسلامية لمصر، عبر زيادة أعداد المبتعثين للدراسة في مصر، وكذلك زيادة المنح الدراسية لأبناء الدول الإسلامية.

وعلى الجانب الآخر أيضاً زيادة أعداد البعثات الأزهرية في الخارج من العلماء والوعاظ والدعاة؛ لتكتمل منظومة التواصل بين مصر والدول الإسلامية على المستوى التحتي -الشعوب-، بما قد تتغلب معه الأمة على معضلات التواصل الفوقي بين الطرفين على مستوى الحكومات، بما يؤدي إلى تغليب المشترك من المصالح بين أبناء الأمة الواحدة.

ويُقترح في هذا الصدد، ما يمكن تسميته بـ «تصدير

(١) ضياء رشوان: «الأزهر في مصر والمؤسسات الدينية في العالم الإسلامي»، جريدة الاقتصادية الإلكترونية، ٢٠٠٨/٢/٨ م.

http://www.aleqt.com/2008/02/08/article_11455.html

على المفاهيم الأساسية لمعالجة الظواهر الاجتماعية بشكل عام، والسياسية بشكل خاص، ومنها مستويات التحليل المختلفة التنظيمية الكلية، أو الجزئية الخاصة بمفاهيم أو أحداث معينة، أو رؤى حول مواقف محددة، ومن ثم فإن تشخيص وتفسير وضع العالم الإسلامي في النظام الدولي إنما يتطلب أن يُنظر إليه على مستوى الأمة كوحدة كلية للتحليل فيما يتعلق بعلاقات الأمة مع غيرها من الأمم والشعوب الأخرى.^(٢)

٢- الأدوات الفنية.. الانطلاق من «التحتي» إلى «الفوقي»:

واستكمالاً لبعض مفردات القوة الناعمة «Soft Power»^(٣) التي ربما تمثلها جزئياً أدوات من قبيل الأزهر، والأدوات الثقافية، تأتي الأدوات الفنية لتمثل أحد أبرز تلك المفردات التي تحقق لمصر حضوراً إقليمياً قيادياً لا يخفى، وقد مثل التعاون الفني بين مصر وغيرها من الدول في محيطها الإقليمي في مجالات الصحة والصناعة، والزراعة والري، والصرف والمشروعات الهندسية وغيرها، مثل أحد أبرز عناوين حقبة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي إبان حقبة مصر «الثورية».

ولقد كان حضور شركات مصرية من قبيل «المقاولون العرب» في بعض الحواضر الإفريقية مثلاً يفوق في كثافته -أو يعادل على أقل تقدير- حضور كبرى الشركات العالمية التابعة للدول المستعمرة السابقة للقارة السمراء.

(٢) نادية محمود مصطفى: إشكاليات البحث في علم العلاقات الدولية من منظور حضاري مقارن، أوراق غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧م.

(٣) هو مصطلح صكّه عالم السياسة الأمريكي، الأستاذ بجامعة هارفارد «جوزيف ناي» «Joseph Nye»، مساعد وزير الدفاع الأمريكي في عهد إدارة كلينتون، والرئيس السابق لجهاز الاستخبارات الوطني الأمريكي، في كتابه المعنون: Soft Power: The means to success in world politics، حدد فيه مفهوم هذه القوة، القوة الناعمة، في كونها: «القدرة على الاستقطاب والإقناع»، وذلك لتمييزها عن القوة الخشنة أو الصلدة «Hard Power» التي تعني القدرة على الإكراه والإكراه، المتأتمية من القوة العسكرية للدولة، أو من تفوق قدراتها الاقتصادية، في حين أن القوة الناعمة تتأتى من الجاذبية الثقافية أو السياسية أو الإعلامية، وغيرها.

فعلى الرغم مما لدى الأمة من مرتكزات ثقافية، وما تمتلكه من محطات تلفزيونية أرضية وفضائية، ومئات الآلاف من المدارس والمعاهد والجامعات، إلا أن ثقافتنا اليوم، وكذلك هويتنا، مهددتان من «الأخر»: إسرائيلي، وأمريكي، وفارسي، فأضحى أبناء الأمة غير محصنين بأي نوع من المعرفة الثقافية القادرة على تلك المواجهة المستعرة في هذا المضمار، الذي ربما يغفل عنه الكثيرون.^(١)

وتبدو مصر «الثقافية» في هذا الإطار مطالبة الآن أكثر من أي وقت مضى، بأن تقود دفعة الأمة الحضارية، لتصبح الثقافة من هذا المنطلق أداة وهدفاً في الوقت ذاته، فهي «أداة» و«وسيلة» فاعلة لاضطلاع مصر بدورها «المحوري» في محيطها الإسلامي من ناحية، وهو «هدف» تسعى مصر ومن ورائها الأمة الإسلامية إلى تدشينه كحصن يلوذ به أبناء الأمة وأوطانها في خضم طوفان الحروب الثقافية المضادة التي تستهدف ثوابتهم العقديّة ومرتكزاتهم الحضارية.

وحتى تضطلع مصر بهذه الأداة والمهمّة، فلا بد من إعادة صياغة قواعدها الثقافية بما يؤكد على خصوصية الأمة التي تمثلها وسياقها الحضاري، من خلال التأكيد على الاختلاف بين النسق المعرفي الإسلامي والنسق المعرفي الغربي؛ بما يجعل لكل نسق خصوصيته التطويرية والممارساتية؛ حيث إن طبيعة الإسلام كدين سماوي خاتم من ناحية، وطبيعة النسق المعرفي المنبثق عنه -بكافة أبعاده العلمية والعملية- من ناحية أخرى تفرضان البحث في الظاهرة السياسية بتجلياتها المختلفة من منظور إسلامي، استناداً إلى كون الرسالة الإسلامية موجّهة للعالمين، بما يستلزم معه أن يُنظر إلى أمة الرسالة كوحدة واحدة في تعاملها مع الأمم أو الوحدات الأخرى.

كما يستلزم ذلك أيضاً تأكيد الخطاب الثقافي المصري على الطبيعة الخاصة للنسق المعرفي الإسلامي وتصوراته للعالم، وما يتطلبه ذلك من تأثير

(١) مأمون هندي، القوة الناعمة، الشرق الأوسط اللندنية، ٢٠٠٧/٤/٢م.

٤- «المجتمع المدني».. كمدخل لبناء وحدوية الأمة:

وربما تقودنا تجربة الاتحاد الأوروبي البنائية إلى الحديث عن «المجتمع المدني» «Civil Society» كأداة فاعلة يمكن أن تلعب دوراً مهماً فيما يتعلق بمحورية الدور المصري في محيطه الإسلامي، باعتبار أن هذا القطاع لا يبرز فقط كجهة فاعلة

واضحة على المستوى المجتمعي في أجزاء كثيرة من العالم، وإنما أيضاً لكونه يتسم كذلك بتنوع ثري في طبيعته وعمله وبنيته التكوينية.

وإذا كانت تعريفات «المجتمع

المدني» تتفاوت بدرجة كبيرة؛ استناداً إلى اختلاف النماذج الفكرية، والأصول التاريخية، والإطار القطري العام الذي يحتضن هذا القطاع، فإنه يمكن اعتماد تعريف البنك الدولي الجامع، بما لا يتعارض مع خصوصية النسق الإسلامي من النواحي التطبيقية؛ حيث عرّفه بأنه «مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات التي لا تهدف إلى الربح. وتلك المنظمات وجوداً في الحياة العامة، وتتهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين؛ استناداً إلى اعتبارات أخلاقية، أو ثقافية، أو سياسية، أو علمية، أو دينية، أو خيرية»^(٢).

ومن ثم يشير مصطلح «المجتمع المدني» إلى مجموعة كبيرة من المنظمات تضم: الجمعيات المعبرة عن المجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الثقافية، وغيرها.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع، انظر: موقع البنك الدولي على الإنترنت، على هذا الرابط:

<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARA-BICHOME/EXTTOPICSARABIC/E XTCSOARABIC/0,contentMDK:20581116~pagePK:220503~piPK:220476~theSitePK:1153968:00.html>

ومع تسليمنا بتراجع الحضور «الفني» المصري «الإقليمي» في الآونة الأخيرة، إلا أن لدى مصر من الوسائل والأدوات في هذا المجال ما يمكنها -لو توفرت الإرادة السياسية- من استرجاع دورها «القيادي» في هذا المضمار، مثل: المركز المصري الدولي للزراعة، ومركز بحوث ودراسات الشرطة،

والصندوق المصري للتعاون الفني مع إفريقيا، ومعهد تدريب الإعلاميين الأفارقة، والصندوق المصري للتعاون الفني مع دول الكومنولث والدول الإسلامية الأوروبية المستقلة حديثاً.

وتصلح الأدوات «الفنية» كنقطة انطلاق لبناء الأطر الوحدوية الإقليمية على أساس من المصالح المشتركة، وتتميز بأنها تتجاوز الخلافات السياسية والأيديولوجية؛ باعتبارها مما لا يختلف عليه من الحاجات الأساسية للدول والشعوب.

ولعل تجربة الوحدة الأوروبية خير مثال على ذلك، والتي تتميز بملمحين أساسيين، يمكن للدول الإسلامية الاستفادة منها في هذا الإطار:

الأول: يتعلق بما يمكن وصفه بـ«تدشين الهرم من أسفل لأعلى»، بمعنى أن «التحتي» -الاقتصادي والاجتماعي- هو الأساس لتدشين «الفوقي» -السياسي والعسكري-.

والثاني: يتعلق بإعلاء قيمة «التعاون» وصولاً إلى «الدمج» كقيمة استراتيجية عليا يمكن الوصول إليها بمحض إرادة الدول؛ لما تحقّقه من أهداف وآمال الدول والشعوب على حد سواء في الرخاء والأمن.^(١)

(١) عمرو الشوبكي: «تجربة الاتحاد الأوروبي بين استراتيجية الدمج وبناء الوحدة من أسفل»، السياسة الدولية، عدد ١٥٥، يوليو ٢٠٠٤م. ولزيد من التفاصيل عن تجربة الاتحاد الأوروبي الوحدوية، انظر: حسن نافعة: الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤م.

نظيراتها في الدول الإسلامية، بما يصبّ في النهاية لصالح الأمة وشعبها.

وأخيراً فإن ما تم طرحه في هذه الورقة حول الدور المصري وجدارته لتجميع جهود الأمة الإسلامية والارتقاء بمكانتها بين الأمم، إنما هو محض ومضات بسيطة، تحتاج من عقلاء الأمة ومفكرها إلى وقفة جادة للتباحث بشأنها، وربما احتاج الأمر إلى مشاريع بحثية بناءة، تضطلع بها مراكز الفكر والأبحاث والدراسات في العالم الإسلامي على اتساع أقطاره؛ لأن موضوعاً بهذه الأهمية لن توفيه دراسة واحدة أيّاً كان شأنها؛ نظراً لتعلقه بحاضر الأمة الواقع ومستقبلها المنشود.

وإذا كانت الدولة في التحليل الأخير، هي بناء مؤسسي يمثل الأجهزة الأساسية في النظام السياسي، فإنه من المفترض أن الدولة ملك للمجتمع وليس العكس^(١)، لذا فإن حركة المجتمعات لإصلاح ما قد تعجز عنه الدول، أو يفوق قدراتها استطاعة أو تكلفة، أو حتى يتعارض مع التزاماتها الدولية في هذا الإطار، قد لا يكون شيئاً مستهجناً أو خارجاً عن السياق. ويمكن للدولة المصرية -إذا ما توفرت لها النية والإرادة الحقيقية- أن تجعل من منظمات «المجتمع المدني» المصرية أداة فاعلة من أدوات تفعيل «محورية» دورها في محيطها الإسلامي، إذا ما نسّقت مع تلك المنظمات لتتواءم ومقتضيات التوجه نحو الدائرة «الإسلامية»؛ حيث يمكن لتلك المنظمات أن تقيم شبكة من العلاقات المجتمعية مع

(١) رفيق حبيب: «علمنة المجتمع تفكيك للأمة والمرجعية»، مدارك، إسلام أون لاين، ٣٠/٤/٢٠٠٩م.

http://mdarik.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1239888432292&pagename=Zone-Arabic-MDarik%2FMDALayout

معلومات إضافية

المركز المصري الدولي للزراعة:

بدأ «المركز المصري الدولي للزراعة» العمل تحت مسمى «المركز التدريبي للدول الأفرو-آسيوية» في يناير من عام ١٩٦٥م، ثم تحول إلى الاسم الحالي في يونيو من عام ١٩٧٣م.

ويعتبر هذا المركز أحد مراكز التدريب الدولية التي تهدف إلى تدريب مبعوثي الدول الأجنبية من القارة الإفريقية والآسيوية، ودول أمريكا اللاتينية، ودول جزر الكاريبي، ودول شرق أوروبا، ودول الكومنولث، إضافة إلى مبعوثي الدول العربية؛ وذلك بغرض رفع كفاءة الكوادر الفنية في القطاع الزراعي، وتنمية الموارد البشرية، والمعاونة في التطوير والارتقاء بمستوى الإنتاج والإنتاجية الزراعية والحيوانية في هذه الدول.

يتولى المركز المصري الدولي للزراعة الإعداد والتخطيط، والتنفيذ والإشراف على البرامج التدريبية الزراعية لمبعوثي الدول الأجنبية، واتخاذ إجراءات إيفاد العاملين بقطاع الزراعة للتدريب أو الحصول على درجات علمية بالخارج.

المصدر:

موقع «العلاقات الزراعية الخارجية» التابع لوزارة الزراعة المصرية:

www.far-malr.gov.eg

الصندوق المصري للتعاون الفني مع دول الكومنولث والدول الإسلامية الأوروبية المستقلة حديثاً:

أنشئ هذا الصندوق عام ١٩٩٢م لتقديم المعونات الفنية لهذه الدول، مثل تنظيم دورات تدريبية، والمنح قصيرة الأجل، وإيفاد خبراء مصريين في مهام قصيرة، أو متوسطة أو طويلة الأجل، وتقديم بعض المساعدات الإنسانية العاجلة لبعض الدول المتضررة من الكوارث الطبيعية، والمنح الدراسية بالمعاهد المصرية المتخصصة.

وتستفيد العديد من الدول من تلك الأنشطة، ومنها أرمينيا وجورجيا وطاجيكستان، وتركمنستان وكازاخستان، وقيرغيزيا ومولدافيا، وأذربيجان وأوزبكستان، والبوسنة والهرسك، ومقدونيا وألبانيا، ومنغوليا وأفغانستان، وتارستان وأوكرانيا.

وقد نظم الصندوق منذ إنشائه ٧٢٠ دورة تدريبية شارك فيها أربعة عشر ألف متدرب و٧٢٥ متدرِّباً من هذه الدول في مجالات اللغة، والثقافة العربية والإسلامية، والدبلوماسية، والبنوك والصحة، والزراعة والإعلام، والآثار والقانون، والشرطة والسياحة.

نجح الصندوق في إقامة تعاون ثلاثي لتدريب الكوادر الفنية من الدول المستفيدة، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، كما يجري التفاوض حالياً مع وكالة المعونة الدولية اليابانية للمساهمة في تمويل إعداد بعض الكوادر المتخصصة من أفغانستان في المعاهد والمراكز المصرية.

والجدول التالي يوضح الدول المستفيدة من المنح الدراسية بجامعة الأزهر والقاهرة (على نفقة الصندوق) منذ العام الدراسي ١٩٩٨/١٩٩٩م، وحتى العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩م:

الدول المستفيدة بالمنح الدراسية									
إجمالي المنح خلال العام	أفغانستان	منغوليا	جورجيا	كازاخستان	روسيا		أوكرانيا	البوسنة	العام الدراسي
					تتارستان	داغستان			
٩	-	٢	-	-	-	-	-	٧	١٩٩٩/١٩٩٨م
٨	-	-	-	-	-	-	-	٨	٢٠٠٠/٩٩م
٢٩	-	-	-	-	-	-	-	٢٩	٢٠٠١/٢٠٠٠م
٥٢	-	-	-	١٥	١	-	١	٣٥	٢٠٠٢/٢٠٠١م
٥٩	-	-	٤	-	١	-	٤	٥٠	٢٠٠٣/٢٠٠٢م
٧٣	-	-	-	-	١	١	٤	٦٧	٢٠٠٤/٢٠٠٣م
٧٤	-	-	-	-	١	١	١	٧١	٢٠٠٥/٢٠٠٤م
٨٧	٩	-	-	-	-	١	١	٧٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥م
٨٧	١٧	-	-	-	-	١	-	٦٩	٢٠٠٧/٢٠٠٦م
٨٥	١٨	-	-	-	-	١	-	٦٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧م
٨١	١٧	-	-	-	-	١	-	٦٣	٢٠٠٩/٢٠٠٨م
٦٤٤	٦١	٢	٤	١٥	٤	٦	١١	٥٤١	إجمالي ما حصلت عليه الدولة حتى تاريخه

جدول بأعداد خبراء اللغة العربية الموفدين لدول الكومنولث (على نفقة الصندوق) خلال الفترة من ١٩٩٢م حتى ٢٠٠٨/١٢/٢١م:

الاجمالي خلال العام	أعداد الخبراء الموفدين خلال الأعوام الدراسية																العام الدراسي	
	منغوليا	أرمينيا	تركمنستان	جورجيا	أذربيجان	بيلاروس	روسيا	أوزبكستان	قيرغيزيا	كازاخستان	أوكرانيا	تاجيكستان	مولدوفا	كوسوفا	مقدونيا	ألبانيا		البوسنة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٩٤/٩٣
١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	-	-	-	-	-	٩٥/٩٤
٨	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	٥	-	-	-	-	-	-	-	٩٦/٩٥
٨	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	٦	-	-	-	-	-	-	-	٩٧/٩٦
٥	-	-	-	-	-	-	-	-	٦	-	-	-	-	-	-	-	-	٩٨/٩٧
٧	-	-	-	-	-	-	-	-	٤	٢	-	-	-	-	-	-	-	١٩٩٩/١٩٩٨م
١١	-	-	-	-	-	٢	-	-	٥	٤	-	-	-	-	-	-	-	٢٠٠٠/٩٩م
١٣	-	-	-	-	-	٣	-	-	٥	٥	-	-	-	-	-	-	-	٢٠٠١/٢٠٠٠م
٢٠	-	-	-	١	-	٣	-	٢	٥	٥	-	-	٢	-	-	-	٢	٢٠٠٢/٢٠٠١م
٢٤	-	-	-	٣	-	١	-	٥	٥	٨	-	-	-	-	-	-	٢	٢٠٠٣/٢٠٠٢م
٣٠	-	-	-	٣	-	١	-	٨	٧	٩	-	-	-	-	-	-	٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣م

٢٦	-	-	-	٣	-	-	-	٧	-	٧	٧	-	-	-	-	٢	٢٠٠٥/٢٠٠٤م	
٣٠	-	١	-	٣	-	-	-	٧	-	٧	٧	-	-	-	١	٣	٢٠٠٦/٢٠٠٥م	
٢٧	-	١	-	٣	-	-	-	٨	-	٧	٣	-	-	-	١	٣	٢٠٠٧/٢٠٠٦م	
٢١	-	١	-	٣	٣	-	-	٩	١	٧	-	-	-	١	٢	٤	٢٠٠٨/٢٠٠٧م	
٢١	-	١	-	٣	٣	-	-	٩	٢	٦	-	-	-	١	٢	٤	٢٠٠٩/٢٠٠٨م	
٢٧٢	-	٤	-	٢٢	٦	١٠	-	٥٥	٧	٨٣	٥١	-	٦	-	-	٦	٢٢	عدد الخبراء

المصدر:

موقع وزارة القوى العاملة والهجرة المصرية:

<http://www.emigration.gov.eg/AllNews/DisplayNews.aspx?CatId=16&NewsId=69363>

موقع وزارة الخارجية المصرية:

http://www.mfa.gov.eg/MFA_Portal/ar-EG/egy_funds/com_welth/



الصندوق المصري للتعاون الفني مع إفريقيا:

أنشأت مصر الصندوق المصري للتعاون الفني مع إفريقيا التابع لوزارة الخارجية في عام ١٩٨٠م، بهدف تقديم المعونات الإنسانية والدعم الفني من تدريب وإرسال خبراء مصريين في مختلف المجالات إلى الدول الإفريقية. ووفقاً لتصريحات بعض المسؤولين المصريين فإن هذا الصندوق يعد «من أهم أدوات السياسة الخارجية المصرية في إفريقيا». ويوجد حالياً مائتان وستة وثمانون خبيراً مصرياً من الصندوق المصري في دول القارة الإفريقية ما بين أساتذة جامعة، وأطباء، ومهندسين ومدرسين.

أنشطة الصندوق خلال عام ٢٠٠٨م:

نظّم الصندوق المصري للتعاون الفني مع إفريقيا سبعمائة وعشرين دورة تدريبية خلال عام ٢٠٠٨م شارك فيها ٥٩٧ متدرباً من ٤٧ دولة.. فيما بلغ عدد المعونات التي قدمها الصندوق الفني للتعاون مع إفريقيا لهذه الدول ٧٧ معونة بالإضافة إلى ١٠٢ منحة.

وحظيت دول حوض النيل التسع (كينيا وبوروندي، وإثيوبيا ورواندا، وتنزانيا وأوغندا، والسودان والكونغو الديمقراطية، وإريتريا) بالقدر الأكبر من هذه الدورات التدريبية والخبراء المصريين والمعونات؛ حيث بلغ عدد المتدربين من كوادر هذه الدول في دورات نظّمها الصندوق لكوادر دول حوض النيل ٢٠٠ متدرب خلال عام ٢٠٠٨م، فيما بلغ عدد الخبراء المصريين في هذه الدول حالياً ٦٠ خبيراً، وبلغ عدد المعونات اللوجيستية المقدمة لتلك الدول ٣٠ معونة. أما دول الحزام الإسلامي الـ١٢ (تشاد وجيبوتي، وبوركينا فاسو، وإفريقيا الوسطى، وغينيا كوناكري، والصومال والجابون، والنيجر والسنغال، وجزر القمر ومالي، وموريتانيا) فيوجد بها ١١٢ خبيراً مصرياً، كما تم تقديم ١٦ معونة من الصندوق لهذه الدول.

المصدر:

موقع الهيئة العامة للاستعلامات المصرية: <http://new.sis.gov.eg/Ar/Story.aspx?sid=23799>